A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/C.3/47/5
29 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة السابعة والاربعون
اللجنة الثالثة
البند ٩٧ (ب) من جدول الاعمال

مسائل حقوق الإنسان : مسائل حقوق الإنسان ، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الاساسية

رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ،
موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
رئيس اللجنة الثالثة

بالإشارة إلى تقرير الامين العام المعنون "طلب مقدم إلى الامم المتحدة لمراقبة عملية الاستفتاء في اريتريا" (A/47/544) ، أطلب تعميم الرسائل التالية بوصفها وثائق للجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين تحت البند ٩٧ (ب) :

(أ) رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، موجهة من الامين العام إلى رئيس الجمعية العامة (المرفق الاول) ؛

(ب) رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، موجهة إلى الامين العام من رئيس الحكومة الانتقالية لاثيوبيا (المرفق الثاني) ؛

(ج) رسالة مؤرخة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٢ ، موجهة إلى الامين العام من مفوض الاستفتاء في اريتريا (المرفق الثالث) .

(توقيع) فلوريان كرنكل
رئيس اللجنة الثالثة

92-66193 ٢٥٦٣ش(٩٢) 301092 301092 011192

المرفق الاول

رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، موجهة
من الامين العام إلى رئيس الجمعية العامة

للجمعية العامة مشاركة تاريخية في معالجة القضايا المتصلة بالمركز السياسي لاريتريا . وحديثا ، اتصلت بي عدة دول أعضاء ، من بينها أعضاء في الجماعة الاوروبية ، والبلدان الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية ، والنمسا ، للحث على تأييد قيام الامم المتحدة بدور فيما يتعلق باستفتاء تقرر إجراؤه في عام ١٩٩٣ في أريتريا . ونظرا لمشاركة الجمعية العامة في الماضي ، والاهتمام المتجدد من طرف الدول الاعضاء ، أرى أن من المناسب إفادة الجمعية العامة بالتطورات التالية .

برسالة مؤرخة في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ (المرفق الثاني) ، قدم السيد مالاس زيناوي رئيس الحكومة الانتقالية لاثيوبيا معلومات بشأن قرارات اتخذها مؤتمر معني بالسلم والديمقراطية في اثيوبيا ، عقد في أديس أبابا في الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ١٩٩١ . وقد اعتمد ذلك المؤتمر ميثاقا يؤكد أن الحرية ، والمساواة في الحقوق ، وتقرير المصير لجميع الشعوب تمثل مبادئ أساسية تحكم شؤون الدولة في اثيوبيا الجديدة . وفي ضوء ذلك ، أقر المؤتمر رسميا بأن شعب أريتريا له الحق في تقرير مستقبله بنفسه ، ووافق على أن مركز اريتريا في المستقبل ينبغي أن يقرره الشعب الاريتري في استفتاء ينظم بحضور مراقبين دوليين . وأعلنت الحكومة الانتقالية الاثيوبية والحكومة المؤقتة الاريترية كلتاهما التزامهما باحترام نتائج الاستفتاء في أريتريا بوصفها الاختيار الحقيقي للشعب المعني معربا عنه في عملية لتقرير المصير . وتعتقد الحكومة الانتقالية لاثيوبيا أن الامم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا فاعلا في التحقق من أن الاستفتاء حر ومنصف حقا . ولذلك طلبت الحكومة الانتقالية أن تشرع الامم المتحدة في اتخاذ التدابير الملائمة لتتمكن من أداء هذا الدور وأن تضع الترتيبات اللازمة مع الحكومة المؤقتة الاريترية لتيسير الطرق والوسائل التي تشرف بها الامم المتحدة على الاستفتاء .

وعقب تلقي الرسالة المذكورة أعلاه ، أجريت اتصالات مع الحكومة الانتقالية الاثيوبية والحكومة المؤقتة الاريترية بغية توضيح طبيعة المشاركة المطلوبة من الامم المتحدة . واجتمع وكيل الامين العام السيد جيمس ا . ص. جونه مرتين مع رئيس الحكومة الانتقالية الاثيوبية وظل كذلك على اتصال مع ممثلين للحكومة المؤقتة الاريترية .

ونتيجة لتلك الاتصالات ، تم الحصول على مزيد من التوضيحات فيما يتعلق بالدور المتوخى للأمم المتحدة .

وبرسالة مؤرخة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣ (المرفق الثالث) دعاني مفوض الاستفتاء في اريتريا إلى "إيفاد بعثة لمنظمة الأمم المتحدة لمراقبة كامل عملية الاستفتاء من بدايتها في تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى غاية إكمالها في نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، والتحقق من حرية وعدالة تلك العملية وعدم تحيزها" .

واعتبارا للمشاركة التاريخية للجمعية العامة في عملية التطور السياسي لاريتريا والدعوة الصريحة الصادرة عن كل من الحكومة الانتقالية لاثيوبيا ومفوض الاستفتاء في اريتريا ، وكذلك القرار الذي اتخذته الجمعية العامة حديثا بخصوص موضوع تقديم المساعدة في مجال الانتخابات للدول الاعضاء بناء على طلبها ، فقد تود الجمعية العامة ، بعد مشاورات غير رسمية فيما بين المجموعات الاقليمية حسب الاقتضاء ، أن تأذن بمشاركة الأمم المتحدة في عملية الاستفتاء في اريتريا . وفي هذه الأثناء ، نظرا للحاجة الى مزيد من المعلومات التي يمكن للجمعية العامة أن تستند اليها لاتخاذ قرارها ، وضيق الوقت المتبقي قبل أن تبدأ عملية الاستفتاء في تموز/يوليه ١٩٩٣ ، فإني الآن بصدد إيفاد فريق تقني يتولى جمع المعلومات لإعداد تقرير يقدم الى الجمعية العامة بشأن المشاركة الممكنة من الأمم المتحدة في عملية الاستفتاء في اريتريا .

(توقيع) بطرس بطرس غالي

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ،
موجهة الى الامين العام من رئيس الحكومة
الانتقالية لاثيوبيا

إن الفترة الانتقالية في اثيوبيا تبرز ، كما تعلم سعادتكم جيدا ، مهمة التصدي لاسباب الحرب الاهلية التي دامت ٣٠ سنة في اريتريا ، وإقامة الاساس لسلم واستقرار دائمين .

وجدير بالإشارة أن المؤتمر المعني بالسلم والديمقراطية في اثيوبيا ، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ١ الى ٥ تموز/يوليه ١٩٩١ ، اعتمد ميثاقا يؤكد أن الحرية ، والمساواة في الحقوق ، وحق تقرير المصير لجميع الشعوب ، تمثل مبادئ أساسية تحكم شؤون الدولة في اثيوبيا الجديدة . وفي ضوء هذا ، أقر المؤتمر رسميا بأن شعب اريتريا له الحق في تقرير مستقبله بنفسه ، ووافق على أن مركز اريتريا في المستقبل ينبغي أن يقرره الشعب الاريتري في استفتاء يجرى بحضور مراقبين دوليين . وقد قررت الحكومة المؤقتة الاريترية التي شكلتها جبهة التحرير الشعبية الاريترية ، من جهتها ، إرجاء الاستفتاء لمدة سنتين ، ونحن نعتقد أن هذا القرار يسهم في الحفاظ على السلم والاستقرار في منطقتنا دون الاقليمية . وفي نفس الوقت ، تم التوصل الى اتفاق بخصوص طرائق تنظيم العلاقة بين الحكومة الانتقالية الاثيوبية والحكومة المؤقتة الاريترية خلال تلك الفترة .

وقد التزمت الحكومة الانتقالية الاثيوبية والحكومة المؤقتة الاريترية كلتاهما باحترام نتائج الاستفتاء في اريتريا بوصفها الاختيار الحقيقي للشعب المعني ، معربا عنه في عملية لتقرير المصير .

إن الحكومة الانتقالية الاثيوبية ، بوصفها طرفا معنيا بنتائج الاستفتاء ، مقتنعة اقتناعا راسخا بأن الاستفتاء سيكون حرا ومنصفا ، وتعتقد أن الامم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا فاعلا في التحقق من أن الاستفتاء حر ومنصف حقا .

وفي هذا الخصوص ، تود الحكومة الانتقالية الاثيوبية افادة سعادتكم بالحاجة الى الشروع في اتخاذ التدابير المناسبة لتمكين الامم المتحدة من اداء هذا الدور

ووضع الترتيبات اللازمة مع الحكومة المؤقتة الاريترية لتيسير الطرق والوسائل لقيام الامم المتحدة بالاشراف على الاستفتاء . وتود الحكومة الانتقالية الاثيوبية ايضا الاشارة الى أن الوقت المتاح للتحضير في هذا الصدد قصير جدا .

(توقيع) مالاس زيناوي
رئيس الحكومة الانتقالية لاثيوبيا

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٢ ، موجهة الى
الامين العام من مفوض الاستفتاء في اريتريا

في اجتماع معقود في لندن في شهر أيار/مايو ١٩٩١ مع وفود من اثيوبيا تحت رعاية حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، قررت الحكومة المؤقتة الاريترية المشكّلة حديثا تأكيد التزامها بإجراء استفتاء بشأن مستقبل اريتريا في غضون سنتين . ويعتبر الاستفتاء تتويجا لجميع جهود الاريتريين الرامية الى تجسيد المبادئ والاهداف التي خاض الشعب الاريتري كفاحه على أساسها .

إن المؤتمر المعني بالسلم والديمقراطية ، الذي نظمته الحكومة الانتقالية الاثيوبية في تموز/يوليه ١٩٩١ وحضرته جميع الاحزاب السياسية والحركات والمنظمات الاجتماعية في ذلك البلد تقريبا قد رحب بقرار الحكومة المؤقتة الاريترية .

والتزم المؤتمر في الميثاق الانتقالي لاثيوبيا الذي اعتمده في نهاية دورته باحترام نتائج استفتاء اريتري ، وأعلن صراحة كذلك أن الاستفتاء سيكون مسألة اريترية صرفة .

وفي ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢ أصدرت الحكومة المؤقتة الاريترية إعلانا انشأت بموجبه مفوضية تتولى تنظيم واجراء الاستفتاء المذكور والاشراف عليه .

إن مفوضية الاستفتاء منظمة مستقلة ملتزمة بإجراء استفتاء حر ومنصف وغير متحيز بحضور مراقبين دوليين .

وبصفتي مفوض الاستفتاء ، وبحكم السلطات المخولة الي بموجب المادة ٦ من الاعلان ، أتشرف بدعوة سعادتكم الى ارسال وفد لمنظمة الامم المتحدة يتولى مراقبة كامل عملية الاستفتاء من بدايتها في تموز/يوليه ١٩٩٢ الى غاية إكمالها في نيسان/ابريل ١٩٩٣ ، والتحقق من أنها حرة ومنصفة وغير متحيزة .

(توقيع) اماري تكلي
المفوض

- - - - -